

Distr.: General
19 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 75 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الرابع والعشرين

رسالة مؤرخة 19 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين
المشاركين للعملية التشاورية غير الرسمية

عملاً بقرار الجمعية العامة 69/78، تم تعييننا رئيسين مشاركين للاجتماع الرابع والعشرين لعملية
الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ونتشرف بأن نقدم إليكم التقرير المرفق عن أعمال العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها
الرابع والعشرين، الذي عُقد في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024. وتتألف نتائج الاجتماع من
موجز أعدناه للمسائل المثارة والأفكار المطروحة خلال الاجتماع، وبخاصة فيما يتعلق بالموضوع محور
التركيز، وهو موضوع "المحيطات كمصدر للغذاء المستدام".

واتساقاً مع الممارسة الماضية، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند 75 (أ) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إيلينا كالكو

فيليامي فاينغا تونيه

الرئيسان المشاركان



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150

160824 060824 24-13332 (A)



الاجتماع الرابع والعشرون لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(18-21 حزيران/يونيه 2024)

موجز أعدّه الرئيس المشارك

- 1 - عقدت عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار اجتماعها الرابع والعشرين في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024. وعملاً بقرار الجمعية العامة 69/78، ركزت المناقشات في الاجتماع على موضوع "المحيطات كمصدر للغذاء المستدام".
- 2 - وأُتيحت للاجتماع الوثيقتان الداعمتان التاليتان: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار الذي يتناول الموضوع محور تركيز الاجتماع الرابع والعشرين للعملية التشارورية غير الرسمية (A/79/68)؛ (ب) وصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح (A/AC.259/L.24).

البندان 1 و 2 من جدول الأعمال

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

- 3 - افتتح الاجتماع الرئيس المشارك، إيلينا كالكو، الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وفيليامي فابنغا تونيه، الممثل الدائم لتونغا لدى الأمم المتحدة، اللذان أعاد تعيينهما دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.
- 4 - وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ورباب فاطمة، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونفيد حنيف، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- 5 - واعتمدت الوفود صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح وأقرت تنظيم الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال

تبادل عام للآراء

- 6 - جرى تبادل عام للآراء في الاجتماعين العاميين المعقودين في 18 و 21 حزيران/يونيه 2024. وأعربت عدة وفود، بما في ذلك مجموعة واحدة من الدول، عن تأييدها للعملية التشارورية غير الرسمية باعتبارها منتدى مفتوحاً وشاملاً للجميع لمناقشة المواضيع والمسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. وأعربت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، عن امتنانها للرئيسين المشاركين ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية لتنظيم الاجتماع الرابع والعشرين للعملية التشارورية غير الرسمية. وأعرب أيضاً عن التقدير للأمين العام على تقريره عن المحيطات وقانون البحار الذي يتناول الموضوع محور تركيز الاجتماع (A/79/68).

- 7 - ورحبت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، بقرار تركيز مناقشات الاجتماع على موضوع "المحيطات كمصدر للغذاء المستدام"، مشيرة إلى أنه يتيح فرصة قيمة لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بين واضعي السياسات والعلماء والمبتكرين، ولتشجيع المزيد من التعاون في هذا المجال.

8 - وشدّدت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، على أهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش على الصعيد العالمي، مسلطة الضوء على دور الأغذية البحرية كمصدر للمغذيات الأساسية والبروتينات الحيوانية بالنسبة لبلايين الأشخاص، ولإتاحة فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولوحظ على وجه التحديد أن مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية المستدامة تؤديان دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار في هذا الصدد إلى الهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره) والهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) من أهداف التنمية المستدامة، مع ملاحظة أحد الوفود عدم إحراز تقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. وأشار أحد الوفود إلى فوائد الأغذية المائية على صحة الإنسان، وأفادت بعض الوفود أن البصمة البيئية للأغذية المائية أقل من البصمة البيئية لمصادر الغذاء الأخرى. وإلى جانب الأمن الغذائي، شدّدت عدة وفود، بما في ذلك مجموعة واحدة من الدول، على أهمية المحيطات لتحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي للمجتمعات الساحلية.

9 - وأكدت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفَّذ في حدوده جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة باستخدام المحيطات كمصدر للغذاء المستدام، مع قيام بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة من الدول، بتسليط الضوء على أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لدخولها حيز النفاذ.

10 - وشدّدت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، على التهديدات المتراكمة الخطيرة التي تتعرّض لها المحيطات، بما في ذلك آثار تغير المناخ، من قبيل ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحويل تيارات المحيطات، وتحمّض المحيطات، والتدهور البيئي، وتلوث البحر، بما في ذلك النفايات البلاستيكية والجريان السطحي للمواد الكيميائية، وتدمير الموائل، وفقدان التنوع البيولوجي، والظواهر الجوية القصوى، والاستغلال المفرط، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وسلّطت الضوء على الآثار على النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك حجم الأرصادة وتوزيعها، والخطر الذي يهدد استدامة الأغذية البحرية وإمكانية الحصول عليها بشكل منصف. واعتبرت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة من الدول، أن التصدي لهذه التهديدات أمر بالغ الأهمية للحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على الصمود وإنتاجيتها، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة من الدول، إلى الفتوى التي أصدرتها مؤخراً المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ والقانون الدولي⁽¹⁾، والتي ورد فيها أن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ في الغلاف الجوي تشكل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تلوثاً للبيئة البحرية، وشدّدت في هذا السياق على الحاجة إلى اتباع نهج تحوُّطي للاضطلاع بأنشطة المحيطات منعا لوقوع ضرر بيئي.

11 - وأبرزت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، الحاجة إلى ممارسات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة؛ وتطبيق نهج يراعي النظام الإيكولوجي؛ واتباع نهج فعال وشامل لعدة قطاعات ومتكامل لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين ويأخذ

(1) متاحة على الرابط التالي: https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/31/Advisory_Opinion/ .C31_Adv_Op_21.05.2024_orig.pdf

في الاعتبار سلسلة القيمة الكاملة، من إنتاج المصيد إلى استهلاكه وإدارة مسارات النفايات؛ وإتاحة الوصول بشكل منصف إلى الموارد البحرية؛ والبحث والتكنولوجيات المبتكرة؛ وإقامة المناطق البحرية المحمية؛ وتعزيز معايير سلامة الأغذية وجودتها على الصعيد الدولي؛ وإدراج أفضل العلوم والبيانات المتاحة على السواء، فضلا عن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من أجل ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية والنظم الإيكولوجية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للأجيال المقبلة. وفي ضوء النمو السكاني العالمي، أبرزت عدة وفود أيضا الحاجة إلى تنويع وزيادة الإنتاج الغذائي المستدام المتأتي من المحيطات، بما في ذلك عن طريق إعادة مجموعات الأسماك، وزيادة المصيد، وتعزيز الأنواع ذات المستوى الغذائي المنخفض ونظم تربية الأحياء المائية ذات المستويات الغذائية المتعددة، فضلا عن تربية الأحياء المائية المتجددة المنخفضة التأثير، وتشجيع استهلاك الأغذية البحرية المستدامة لتحسين صحة الإنسان. وأشارت بعض الوفود إلى الدور الحاسم لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية، مثل البيانات المتعلقة برصد المصيد، من أجل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعطيات العلمية وإدارة مصايد الأسماك بطريقة فعالة.

12 - وأولت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة من الدول، أهمية كبيرة للمسؤوليات المرتبطة بالإشراف الجماعي على المحيطات، بما في ذلك من خلال حفظ مواردها واستخدامها على نحو مستدام. وفي هذا السياق، أبرزت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، دور التعاون الوطني والإقليمي والعالمي لحماية وتعزيز المحيطات كمصدر للغذاء المستدام. وأكدت وفود عديدة، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، الدور الحيوي للمنظمات والهيئات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في هذا الصدد، ولاحظت أيضا الحاجة إلى تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات. وسلطت بعض الوفود الضوء على عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة باعتباره مبادرة حاسمة لتعزيز التعاون الدولي والبحث العلمي والتنسيق في إدارة الموارد البحرية. وأكدت بعض الوفود أهمية أوجه التآزر والتكامل بين العمليات المتعلقة بالمحيطات، وسلطت الضوء على أن الموضوع محور التركيز يمثل أيضا أولوية بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرر عقده في عام 2025.

13 - وسلطت بعض الوفود الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها الدول النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنمية مواردها البحرية، بما في ذلك قابلية التأثير بتغير المناخ، والافتقار إلى البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى القدرات البحثية والرصد من أجل فهم أفضل للنظم الإيكولوجية وآثار تغير المناخ وصيد الأسماك، وعدم كفاية آليات الحوكمة والإدارة والإنفاذ أو نقص الموارد اللازمة لها. وشددت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة واحدة من الدول، على أن برامج بناء القدرات والتعاون تكتسب أهمية حاسمة لدعم الدول النامية في تنفيذ الممارسات المتعلقة بمصايد الأسماك المستدامة بطريقة فعالة وحفظ الإمكانات التي تتطوي عليها المحيطات وتعظيم قدرها كمصدر للغذاء المستدام. وأشارت بعض الوفود إلى أن الدعم التقني والعلمي والمالي، فضلا عن نقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات، مكونات رئيسية في هذا الصدد، مع الإشارة أيضا إلى أهمية الحوافز لممارسات صيد الأسماك المستدامة والحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتشجيع إضافة القيمة إلى منتجات الأغذية البحرية. وأشارت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة واحدة من الدول، إلى الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في بناء قدرات الدول النامية وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج، فضلا عن زيادة الجهود والتعاون.

14 - وأعربت وفود عديدة، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، عن التزامها بالـصكوك والأطر الدولية لدعم الإدارة المستدامة للموارد البحرية، مثل الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وإطار كومنينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق باريس، واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، والخطوط التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ودعت بعض الوفود، بما في ذلك مجموعة واحدة من الدول، إلى التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك، وتنفيذهما على نحو فعال، فضلا عن اختتام أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

15 - وأبرزت الوفود، بما في ذلك بعض مجموعات الدول، البرامج والمبادرات المنفذة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتطوير وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك ما يتعلق بضمان استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من خلال وضع وتحديث التشريعات والأطر ذات الصلة، والتنبؤ بالتحويلات في مجموعات الأسماك، والاضطلاع بالتخطيط الشامل للحيز البحري، ومكافحة فقدان التنوع البيولوجي والتلوث والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتحديث أساطيل صيد الأسماك، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحفظ البيئة، بما في ذلك من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية وحماية الحياة البحرية المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض، وبناء القدرات وزيادة الدراية بأمور المحيطات بطريقة شاملة للجميع، والقيام بمشاريع البحث والتطوير والابتكار، وتعزيز برامج الرصد، وتوليد المعلومات العلمية وجمع البيانات من أجل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعطيات العلمية.

16 - وعرض مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار آخر المستجدات المتعلقة بحالة الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتيسير المشاركة في العملية التشاورية غير الرسمية، مشيرا إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في قرارها 69/78، عن قلقها البالغ المستمر إزاء عدم وجود موارد كافية في الصندوق الاستئماني. وأشار مدير الشعبة إلى الحاجة إلى مساهمات إضافية من أجل تقديم دعم هادف للمشاركين في حلقة النقاش وممثلي الدول النامية في الاجتماعات المقبلة للعملية التشاورية غير الرسمية.

الموضوع محور التركيز: المحيطات كمصدر للغذاء المستدام

17 - وفقا لصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح، نُظمت حلقة النقاش عن موضوع التركيز في جزأين يتمحوران حول الموضوعين التاليين: (أ) دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام، ومساهمة الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في ركائز التنمية المستدامة الثلاث؛ (ب) الحفاظ على دور

المحيطات كمصدر للغذاء المستدام وتعزيزه، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون والتنسيق الدوليين: التحديات والفرص. وقدّم المشاركون في حلقة النقاش عروضاً أعقبتها مناقشات.

1 - دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام، ومساهمة الغذاء المستدام المستمد من المحيطات في ركائز التنمية المستدامة الثلاث

عروض حلقة النقاش

18 - في الجزء الأول، تناول ستيفان جون هافشتاين، المبعوث الخاص لشؤون المحيطات في وزارة خارجية آيسلندا، الدور الحاسم للأغذية المائية في التغذية العالمية والحلول المناخية، مسلطاً الضوء على ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة كوسيلة لمعالجة الأمن الغذائي العالمي والقدرة على تحمل تغير المناخ. وقدم كيفن فيتزسيمونز، مدير المبادرات الدولية في كلية الزراعة وعلوم الحياة في جامعة أريزونا، عرضاً عن استبدال أسماك الصيد البري المستخدمة في أعلاف تربية الأحياء المائية بمكونات مستدامة، مشدداً على أهمية تحويل الإعانات المالية باتجاه المكونات المستدامة والحد من صيد الأسماك العلفية. وتحدث خوسيه لويس تشيكوما، كبير المستشارين المعني بالمنظومات الغذائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير الإنتاج السابق في بيرو، عن التغلب على التحديات السياسية في سياق الأغذية الزرقاء، مستخدماً سمك البلم (الأنشوفيتا) كمثال لتأكيد الحاجة إلى حلول نظامية لتعزيز التغذية والاستدامة والإدماج الاجتماعي. وأبرزت مارين هيدلي، مديرة برنامج إدارة مصايد الأسماك وتنميتها في أمانة الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، أهمية المحيطات ومواردها باعتبارها أصولاً طبيعية قيّمة ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، مستشهدة بسياسة الجماعة الكاريبية المشتركة لمصايد الأسماك والبروتوكولات ذات الصلة. وقدمت جينا ريكو مينديس، الأستاذة الباحثة المساعدة في مركز بحوث العلوم الاجتماعية في جامعة ولاية ميسيسيبي، عرضاً عن الدور المحتمل للمحيطات في دعم الأمن الغذائي، مع التركيز على الممارسات المستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والأعلاف السمكية المبتكرة، والبحوث المجتمعية، لتحسين التغذية في الدول النامية. وقدمت كلير كولجروف، محامية الموظفين في منظمة ProtectedSeas، منصة "Navigator" التي توفر بيانات شاملة عن المناطق البحرية المحمية والأنظمة والقيود المحددة، وسلطت الضوء على دورها في دعم الحفاظ على البيئة البحرية من خلال توفير المعلومات عن أوجه الحماية القانونية والامتثال التنظيمي والإدارة التكيفية مع التطبيقات في مجالات مختلفة. وناقش ديفيد خوسيه فيفاس أوغوي، رئيس قسم في فرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الإمكانات التي تنطوي عليها الأعشاب البحرية للتجارة والأمن الغذائي، مشدداً على تدني بصمتها البيئية وقدراتها على امتصاص الكربون، وعرض الاعتبارات لكفالة استخدامها على نحو مستدام.

19 - وفي القسم الثاني من هذا الجزء، تناولت ماريان كييلفولد، الأستاذة الباحثة في الأمن الغذائي والتغذية في معهد البحوث البحرية في النرويج، الدور الحاسم للأغذية المائية في التغذية العالمية، مشددة على أهمية دقة البيانات عن تكوين الأغذية، التي تستند إليها الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية وسياسات التغذية. وناقشت هيتي شونفيلدت، رئيسة الأبحاث في التغذية والأمن الغذائي في جامعة بريتوريا في جنوب أفريقيا، الدور الحيوي للأغذية الزرقاء في توفير العناصر الغذائية الأساسية، مشددة على أهمية البيانات الموثوقة والعالية الجودة عن تكوين الأغذية لمختلف التطبيقات، من التقييمات الغذائية إلى

السياسات المتعلقة بالصحة العامة. وأبرز خوليو كوردانو، مدير شعبة البيئة وتغير المناخ والمحيطات في وزارة خارجية شيلي، أوجه التقاطع الحاسمة بين سياسات المحيطات والسياسات المناخية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مشدداً على الحاجة إلى إدماج الحلول المناخية التي توفرها الأغذية المائية في العمليات الوطنية وأهمية تعزيز إدراج المسائل المتعلقة بالمحيطات في العمليات المتعددة الأطراف، مثل تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وقدم فيليب هيس، رئيس وحدة البحوث المتعلقة بفسولوجيا وسموم الطحالب الضارة (PHYTOX) في المعهد الفرنسي للبحوث المتعلقة باستغلال البحار عرضاً عن تكاثر الطحالب الضارة وزيادة انتشارها نتيجة لتغير المناخ وبروزها كخطر يهدد سلامة الأغذية والأمن الغذائي، وبما أن الطحالب الدقيقة تحتل المرتبة الأدنى في السلسلة الغذائية البحرية، كما أشار، فإن السموم الناتجة عن تكاثر الطحالب الضارة تتراكم بيولوجياً في السلسلة الغذائية لتصل إلى الإنسان. وناقش أموند ماغي، الأستاذ في جامعة بيرغن بالنرويج، ورئيس قسم البحوث والأغذية البحرية والتغذية في معهد البحوث البحرية، بناء منظومات غذائية مائية قادرة على التحمل من خلال سلامة الأغذية البحرية والممارسات المستدامة، مشيراً إلى إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة، هي Seafood Data، بشأن الملوثات والمغذيات، ومسلطاً الضوء على مجموعة من المؤشرات التي ينبغي رصدها لتحسين الاستدامة. وتحدث سيباستيان ماثيو، المدير التنفيذي للتجمع الدولي لدعم العاملين في مجال الأسماك، عن الفرص والتحديات فيما يتعلق بدور مصايد الأسماك الصغيرة كمصدر للأغذية البحرية المستدامة، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى إدارة الموارد في القطاع، والآثار السلبية لتغير المناخ وأوجه الاستخدام المتعارضة للمحيطات، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية. وتحدث سيلفيا باستورينو، الزميلة الباحثة في التغذية والاستدامة والصحة في اتحاد البحوث المتعلقة بالصحة والتغذية في المدارس في كلية لندن للنظافة والصحة وطب المناطق المدارية، عن دور الأغذية المائية في الوجبات المدرسية المراعية للكوكب، مسلطة الضوء على أن الأسماك السطحية الصغيرة والرخويات والأعشاب البحرية غنية بالمغذيات بشكل خاص وتأثيرها البيئي أقل من تأثير الأنواع المستزرعة الأكبر حجماً.

20 - وفي القسم الثالث من هذا الجزء، تحدثت تشيسستينا هيكس، الأستاذة في جامعة لانكستر، عن المساهمة العالمية للمحيطات في سبل العيش والتغذية، فضلاً عن التهديدات الحالية، مشددة على الحاجة إلى حماية حقوق الحياة من أجل استدامة سبل العيش، وإلى سد الفجوات في المغذيات وحل أوجه عدم المساواة في التوزيع لتحقيق إمكانات المحيطات في دعم الحق في الغذاء. وعرضت ميشيل تيغشيلار، العاملة في مجال المناخ والاستدامة البيئية، في منظمة WorldFish، بحثها عن الأغذية المائية المستدامة من أجل تحقيق منظومات غذائية منخفضة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ، مشيرة إلى الحاجة إلى إدراج الأغذية المائية في استراتيجيات التكيف مع المناخ، ومسلطة الضوء على أهمية الاعتبارات المناخية في إدارة مصايد الأسماك. وبحث كالوم روبرتس، الأستاذ في الحفاظ على البيئة البحرية في جامعة إكستر، في طرق إعادة التفكير في استدامة مصايد الأسماك في عالم سريع التغير. وأكد على الحاجة إلى إصلاح ممارسات مصايد الأسماك وإدارتها، وإعادة بناء القدرة على التحمل والنظم الإيكولوجية، ودعم التكيف مع تغير المناخ، مشدداً على أهمية المناطق البحرية المحمية الفعالة للتنوع البيولوجي وإدارة مصايد الأسماك. وتحدث خوليو مورون أيلالا، رئيس الاتحاد الإسباني لمصايد الأسماك، عن صيد الأسماك المستدام والمسؤول كمصدر للغذاء الصحي للسكان المتزايدة أعدادهم، مسلطاً الضوء على دور الأغذية المائية في

التغذية والأمن الغذائي وطول العمر. وعرضت ليندي ويلغارت، كبيرة الخبراء في مجال الضجيج في المحيطات ومستشارة السياسات في منظمة OceanCare، بحثاً عن آثار الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية على مصايد الأسماك والأسماك واللافقاريات وصحة النظم الإيكولوجية، مؤكدة الآثار السلبية للتلوث الصوتي على المصيد ووفرة الأسماك وخدمات النظم الإيكولوجية، فضلاً عن الشبكة الغذائية البحرية والأمن الغذائي. وتحدثت ماغي برودووتر، مديرة برنامج علم البيئة وعلم البحار والمحيطات لتكاثر الطحالب الضارة في المراكز الوطنية لعلوم المحيطات الساحلية التابعة للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، عن تكاثر الطحالب الضارة والآثار المرتبطة بذلك على البيئة والمجتمعات والاقتصادات، بما في ذلك التسبب من خلال الاستهلاك، وإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي البحري، وانخفاض كميات المصيد من مصايد الأسماك، فضلاً عن الجهود الجارية للنهوض بالحلول من خلال الحد من تواتر وشدة تكاثر الطحالب الضارة على مستوى العالم.

حلقات النقاش

21 - ركزت المناقشات التي أعقبت العروض على الجدوى التجارية للاستعاضة عن دقيق السمك التقليدي في أعلاف تربية الأحياء المائية ببدائل مستدامة؛ والأمثلة على أفضل الممارسات من حيث ضمان إشراك مجتمعات صيد الأسماك على نطاق صغير في عملية صنع القرار؛ والتأثير المحتمل للتعيين في قاع البحار العميقة على الأرصاد السمكية وقطاع مصايد الأسماك؛ وآثار الصيد الصناعي على النظام الإيكولوجي البحري؛ وأداة Navigator التي أنشأتها منظمة ProtectedSeas لمعالجة المستويات المختلفة لمتطلبات حماية صيد الأسماك في مختلف المناطق البحرية، وصلتها بالأنظمة القائمة والمستقبلية؛ وإدماج الأغذية الزرقاء في الخطوط التوجيهية بشأن المنظومات الغذائية؛ وضبط الملوثات والسموم في الأغذية الزرقاء؛ وإشراك الشباب وتغيير العادات الغذائية لزيادة استهلاك الأسماك؛ وإدماج الأغذية البحرية والمائية في السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛ وإمكانية التنبؤ بحالات نقشي تكاثر الطحالب الضارة؛ والتحديات التي تواجهها مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في إدارة الموارد؛ ومساهمة مصايد الأسماك في سبل العيش المستدامة والأمن الغذائي، بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛ ودور تربية الأحياء المائية والمعارف المحلية والتقليدية في استراتيجيات التكيف مع المناخ؛ والإدارة المشتركة التكيفية في حوكمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛ والحد من جهود صيد الأسماك لضمان عدم تجاوز المحصول المستدام الأقصى؛ وتوفير بناء القدرات والتمويل للبلدان النامية مقابل الحصول على موارد مصايد الأسماك؛ ومعالجة الآثار خارج الحدود الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك؛ وآثار تكاثر الطحالب الضارة على مصايد الأسماك والأمن الغذائي.

22 - وتساءل أحد الوفود عن الجدوى التجارية للاستعاضة عن دقيق السمك التقليدي في أعلاف تربية الأحياء المائية ببدائل مستدامة. وردا على ذلك، أبرز السيد فيترسيمونز أنه في حين أن مصادر البروتينات البديلة، بما في ذلك زيوت الطحالب ومساحيق الحشرات، تمثل حالياً جزءاً صغيراً نسبياً من السوق العالمي لأعلاف الأسماك، فقد شهدت نمواً ملحوظاً بسبب الاستثمارات الكبيرة وزيادة اهتمام السوق بها، خاصة في أوروبا وجنوب شرق آسيا. وأكد الجهود الرامية إلى التعجيل باعتماد البدائل عن طريق تسهيل أوجه التعاون بين شركات الأعلاف وموردي المكونات.

23 - وأجاب السيد تشيكوما، رداً على سؤال حول الأمثلة على أفضل الممارسات فيما يتعلق بإشراك مجتمعات صيد الأسماك على نطاق صغير في صنع القرار، قائلاً إن إحدى المسائل الرئيسية في بيرو هي أن كل مجتمع من مجتمعات صيد الأسماك على نطاق صغير يواجه تحديات مختلفة وتتاح له فرص مختلفة، بحيث يصبح من الصعب على واضعي السياسات التواصل بكفاءة مع تلك المجتمعات. وفي حين شدد على أهمية ضمان الفهم العميق لكل مجتمع، أشار إلى أن أفضل قصص النجاح تنطوي على توفر الدعم من منظمات المجتمع المدني التي تعمل مباشرة مع تلك المجتمعات لتعزيز فهم كيفية التغلب على التحديات في مجال الاستدامة والاستفادة من الفرص المستدامة لتحسين ممارسات صيد الأسماك.

24 - وتساءل أحد الوفود عن الآثار المتوقعة للتعيين في قاع البحار العميقة على الأرصاد السمكية وقطاع مصايد الأسماك ككل، ملتصاً أفكاراً متعمقة حول البحوث الجارية بشأن التوازن الإيكولوجي لهذه الأنشطة واستدامتها، ومشيراً إلى قرب وضع الصيغة النهائية لمشاريع أنظمة استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. ولاحظ السيد هافشتاين أن المناقشات بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتعيين في قاع البحار العميقة جارية وقد تستمر في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمحيطات المقرر عقده في نيس، فرنسا، في عام 2025. واعتراض أحد الوفود على هذا البيان، مشككاً في موثوقية ودقة المعلومات المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، شددت السيدة مينديس على أهمية بدء نفاذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في ذلك السياق.

25 - وأشار السيد تشيكوما، رداً على سؤال حول آثار صيد الأسماك الصناعي على النظم الإيكولوجية البحرية، إلى أن زيادة المناطق البحرية المحمية المستهدفة في أكثر المناطق تنوعاً من الناحية البيولوجية، إلى جانب الأنظمة الإضافية والسياسات الغذائية المناسبة، يمكن أن تكون خيارات قيمة للتخفيف من الآثار السلبية. وأشار أيضاً إلى أن العديد من البلدان بصدد وضع استراتيجيات وخطط وطنية تُعطى فيها الأولوية للنظم الإيكولوجية البحرية. وذكر الاجتماع السادس عشر المقبل لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في كاليو، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باعتباره فرصة أخرى لتقديم التزامات طموحة بالحد من الآثار الضارة لصيد الأسماك الصناعي وتعزيز التنوع البيولوجي.

26 - وأشار أحد الوفود إلى أن مصايد الأسماك المستدامة، على الرغم من أهميتها، لا تتجلى في الأمن الغذائي للعديد من البلدان، لا سيما عندما تُستهدف، في سياق صيد الأسماك الصناعي، الأنواع المربحة ويجري صيدها بهدف التصدير بدلاً من الاستهلاك المحلي. وفي هذا الصدد، شدد السيد هافشتاين على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، لفائدة الصحة والتعليم على السواء، بدءاً بإدراج الأسماك في برامج الوجبات المدرسية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. وأشار إلى أن دمج التغذية الجيدة والأغذية الأخرى في برامج الوجبات المدرسية سيسهل الجهود المبذولة على نطاق أوسع. وحول تلك المسألة، أشار السيد تشيكوما إلى أنه في حين أن برامج الوجبات المدرسية عنصر أساسي، فهي تشكل مسألة سياسية وحساسة في العديد من البلدان، وتواجه معارضة على الصعيد الوطني، لا سيما من أصحاب المصلحة في صناعة المنتجات المجهزة. وأشار كذلك إلى أن الطلاب في كل من الدول النامية والدول المتقدمة غالباً ما يستهلكون أغذية فائقة التجهيز، مبرزاً الحاجة إلى الاستثمار في سلاسل الأغذية لإحداث تغيير هادف.

27 - واستفسر أحد الوفود عن المساهمة المحتملة لأداة Navigator التي أنشأتها منظمة Protected Seas في الجهود الدولية المبذولة على نطاق أوسع، مثل الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وإطار كونمينغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، مشيراً إلى أن مختلف المناطق تتطلب مستويات متفاوتة من تدابير الحماية والحفظ. وفي هذا الصدد، أبرزت السيدة كولجروف أن أداة Navigator مصممة لدعم الصكوك الدولية القائمة، مثل القيام بتعيين المناطق البحرية المحمية في أعالي البحار بموجب الاتفاق، من خلال توفير بيانات مفصلة خاصة بكل منطقة يمكن أن يُسترشد بها في تصنيف تدابير الحفظ. وأقرت كذلك بأن المرحلة الأولى لوضع الأداة تضمنت عملية تجميع شاملة، لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها، مع إدخال تحسينات مستقبلية تهدف إلى إتاحة إجراء تحليل عملي ومفصل. وفي هذا السياق، أثار وفدان أيضاً تساؤلات بشأن النهج المتبع لتصنيف تدابير الحفظ. وأكدت السيدة كولجروف أن الأداة تتكيف مع احتياجات الحماية المتنوعة في مختلف المناطق من خلال دمج البيانات الإيكولوجية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لتسهيل استراتيجيات الإدارة الفعالة المصممة خصيصاً لتلائم مختلف المناطق البحرية.

28 - وطرح سؤال يتعلق بكيفية دمج أداة Navigator للبعد الاجتماعي والاقتصادي وتصنيف مسائل الحماية والأهداف والغايات في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لضمان أكبر قدر من الحماية. وأوضحت السيدة كولجروف أن الخرائط التي توضع بواسطة أداة Navigator تستخدم نهجاً إدارياً متعدد الطبقات، يدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مع تدابير الحماية البحرية، ويتيح للمستخدمين التفاعل مع خريطة شاملة لمختلف المناطق الخاضعة للإدارة.

29 - وأثار وفد آخر تساؤلات حول الكيفية التي تكفل بها أداة Navigator الاستمرارية من حيث تبادل البيانات الجغرافية المكانية مع منصات نظام المعلومات الجغرافية في مختلف البلدان. وأوضحت السيدة كولجروف أن الأداة تستخدم بيانات عالمية بحيث تتواءم المعلومات المقدمة مع السجلات الوطنية. وأشارت كذلك إلى أن الأخصائيين في تلك البلدان المعنيين بنظام المعلومات الجغرافية يقومون بعمليات تحقق بالتعاون مع الممثلين الوطنيين في حالة نشوء اختلافات بين مجموعات البيانات المتعددة، لضمان دقة هذه البيانات وتمثيلها بشكل صحيح في قاعدة بياناتها.

30 - وفي المناقشات التي أعقبت القسم الثاني من هذا الجزء، وردا على تساؤلات أحد الوفود بشأن أفضل السبل لإدماج المعارف الأساسية المتعلقة بدور الأغذية المائية في الأطر الغذائية الدولية والاستراتيجيات المناخية، شددت السيدة كييليفولد على الحاجة إلى صياغة لغوية تشمل الجوانب الغذائية والتغذية المرتبطة بها، وليس فقط الجوانب الاقتصادية، في الخطاب السياسي لتعزيز فهم ذلك الدور ودعمه. وشددت السيدة شونفيلدت على التأثير الإيجابي للقيام في وقت مبكر باعتماد الأغذية المائية في النظام الغذائي، بما في ذلك على العادات الغذائية مدى الحياة. وأشارت السيدة شونفيلدت أيضاً إلى الآثار التغذوية لمختلف أساليب تجهيز الأغذية، وشددت كذلك على أهمية ممارسات الطهي المستتيرة. وشدد وفد مراقب على التزام منظمة الأغذية والزراعة بالترويج للأغذية المائية، مستشهداً بالمنشورات الصادرة مؤخراً مثل التقرير عن "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: تنفيذ التحول الأزرق على أرض الواقع" الذي يسلط الضوء على الفوائد الغذائية للأغذية المائية.

31 - واستفسر أحد الوفود عن الفوائد التغذوية للأسماك وارتباط النظام الغذائي القائم على الأسماك بطول العمر والتحويلات المحتملة نحو المنظومات الغذائية النباتية في بعض المجتمعات. وأشارت السيدة

شونفيلدت إلى أن النظام الغذائي المتوسطي يرتبط بطول العمر بسبب التركيز، في جملة أمور، على استهلاك الأسماك. وأقرت بالحاجة إلى إجراء مزيد من البحث في الاتجاهات الغذائية، لكنها أكدت أنه، على حد علمها، لم يتم في ذلك الوقت استبدال الأسماك على نطاق واسع بالبروتينات النباتية.

32 - وردا على سؤال طرحه أحد الوفود حول كيفية إدماج مبادرات التسويق لتشجيع جيل الشباب على استهلاك المزيد من الأسماك، ناقشت السيدة كييلفولد الاستراتيجيات الناجحة في إطار البرامج الوطنية للتغلب على التردد في المرحلة الأولية. وشددت على أهمية الحملات التثقيفية الشاملة بمشاركة المعلمين وتبادل خبرات التعلم العملي لتعزيز عادات غذائية دائمة. وسلطت السيدة كييلفولد الضوء أيضا على أوجه التشابه مع حملات استهلاك الخضار، مشيرة إلى أن تغيير المواقف تجاه الأغذية البحرية لا يتطلب الترويج للفوائد الصحية للأغذية البحرية فحسب، بل أيضا لمذاقها وتنوعها.

33 - وطرح أحد الوفود سؤالا حول التحديات المعقدة التي يشكلها إدماج الفوائد الغذائية للأغذية البحرية مع مراعاة اعتبارات الاستدامة في وضع السياسات. وردا على ذلك، شددت السيدة شونفيلدت على الانفصال التاريخي بين واضعي السياسات والعلماء فيما يتعلق بمعالجة تلك المسائل، لا سيما في البلدان النامية أو البلدان المتوسطة الدخل. وسلطت الضوء على التقدم المحرز مؤخرا في إشراك واضعي السياسات بشأن أهمية الأسماك السطحية الصغيرة بالنسبة للأمن الغذائي. وأشارت السيدة شونفيلدت إلى تزايد الاعتراف بدور الأغذية البحرية في التغذية والأمن الغذائي، مدفوعا بزيادة جهود الحوار والدعوة في المنتديات العالمية.

34 - واستفسر أحد الوفود عن القدرة على رسم خريطة لأحداث تكاثر الطحالب الضارة أو التنبؤ بها. وردا على ذلك، أشار السيد هيس إلى أن أحداث التكاثر، على الرغم من أنها تحصل بانتظام في بعض المناطق، تشكل، بسبب تسارع تغير المناخ الذي يوسع نطاق موائل طحالب دقيقة معينة أو يؤدي إلى زيادة تلوث المغذيات، مخاطر ناشئة. وأبرز كذلك الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لإدماج العلوم بشكل أفضل في عملية صنع القرار، وبناء قواعد بيانات وأنظمة إدارة متكاملة جديدة.

35 - وردا على سؤال بشأن التحديات التي تعترض إدارة موارد مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ودور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، أشار السيد ماثيو إلى أنه في حالة معظم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تُدار الموارد على المستوى دون الوطني. وفيما يتعلق ببعض الأنواع الكثيرة الارتحال، أقرت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بفوائد مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحرفية.

36 - وشدد أحد الوفود على تجربته الوطنية في تنفيذ استراتيجية لإدارة صيد الأسماك، مؤكدا الحاجة إلى إجراء تقييمات كافية للأرصدة السمكية لتجنب الإفراط في صيد أنواع رئيسية من الأسماك على الصعيد المحلي. وأبرز السيد ماثيو أن حقوق الحيازة يمكن أن تكون أداة مهمة وأن مجتمعات صيد الأسماك بحاجة إلى التدريب لتوليد البيانات اللازمة لمثل هذه التقييمات. وأكد السيد هيس أوجه التآزر بين القطاعات التي ينبغي الاستفادة منها، مشيرا إلى أنه يمكن أيضا استخدام نفس الأدوات الجزيئية الحيوية المستخدمة لرصد الطحالب الدقيقة في إدارة الأرصدة السمكية.

37 - وردا على استفسار حول الانتشار المحتمل لحالات تكاثر الطحالب، أشار السيد هيس إلى أنه في حين أن الكائن الحي الذي تسبب في تكاثر الطحالب في السنغال وغينيا قد أدخل في النظام البيئي من خلال الواردات بالنقل البحري، فمن غير المرجح أن يتسبب صيادو الأسماك المحليون في زيادة انتشارها بعد ذلك، حتى لو كانت مراكبهم ومعدات الصيد الخاصة بهم ملوثة، وذلك بسبب الطابع المحلي لنشاطهم.

38 - واستفسر أحد الوفود المراقبة عن التفاعل بين مصايد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الصناعية، وأشار السيد ماثيو في هذا الشأن إلى أن بعض مصايد الأسماك الصغيرة النطاق هي بطبيعتها مصايد تجارية أكثر مما هي مصايد معيشية. وطرح رأياً مفاده أنه ينبغي تطبيق إدارة الموارد على مصايد الأسماك التجارية الصغيرة النطاق التي هي بطبيعتها مصايد تجارية بقدر أكبر بدلاً من تطبيقها على صيادي الكفاف.

39 - وردا على تعليق بشأن الحاجة إلى تخفيف حدة الانتقادات العامة الموجهة لقطاع صيد الأسماك مع الاعتراف بالمناطق التي نجحت فيها إدارة مصايد الأسماك، شددت السيدة هيكس على أهمية معالجة العواقب غير المقصودة لسياسات مصايد الأسماك المستدامة، مثل تحويل الجهود بشأن مصايد الأسماك إلى المناطق التي تُطبّق فيها تدابير أضعف. وسلط السيد روبرتس الضوء على المناطق التي لا تزال تتعافى من الأضرار التي سببتها شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار قبل عدة عقود، وكرر دعوة أحد الوفود بشأن الحاجة إلى زيادة المعارف والبحوث العلمية في مجال إدارة مصايد الأسماك لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، لا سيما في البلدان النامية.

40 - وتساءل أحد الوفود عن مدى مراعاة خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الأرصد السمكية، مثل احتجاز الكربون، في تطبيق نهج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك. وأشار السيد روبرتس في ذلك السياق إلى التقسيم التقليدي بين إدارة مصايد الأسماك والبيئة في معظم الإدارات الحكومية، وينتج عن ذلك أن آثار السياسات المتعلقة بمصايد الأسماك على العمليات الإيكولوجية التي تقوم عليها البيئة البحرية السليمة لا تؤخذ في الاعتبار عادة. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن استخراج الموارد البحرية الحية يمكن أن يقوض أهداف الحد من غازات الدفيئة وإزالة الملوثات في المياه الساحلية، وشدد على أهمية النظر في آثار مصايد الأسماك في سياق النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً والأهداف المجتمعية الشاملة.

41 - وسلط وفد آخر الضوء على التحديات فيما يتعلق بالمناطق التي تحافظ فيها مصايد الأسماك على سبل العيش ولكنها لا تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بشكل عام. وردا على سؤال بشأن الآثار الإقليمية للسياسات المتعلقة بمصايد الأسماك في بعض المناطق، شددت السيدة هيكس على الحاجة إلى فرض ضوابط مختلفة على مصايد الأسماك التي توفر الخدمات للأسواق المحلية والدولية. وسلطت الضوء على المفاضلات في السياسات التي تخفض أسعار المنتجات السمكية على الصعيد العالمي، في حين أنها تقلل في الوقت نفسه من تكلفة اليد العاملة وتقوض بالتالي سبل العيش المستدامة والأمن الغذائي المستدام.

42 - وردا على تعليق أحد الوفود بشأن الحاجة إلى النظر في العوامل المجتمعية الأخرى بغية تخفيض جهود صيد الأسماك إلى ما دون المحصول المستدام الأقصى، أشار السيد روبرتس إلى أن المحصول المستدام الأقصى تبلور باعتباره نهجاً يراعي أحادية النوع لإدارة مصايد الأسماك ولا يأخذ في الاعتبار دور الأنواع المستهدفة في النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً. وأشار إلى الانخفاض التدريجي للكتلة الأحيائية في مصايد الأسماك في عمليات تحديد المحصول المستدام الأقصى لبعض أنواع الأسماك مع ما ينتج عن ذلك من آثار على النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً، فضلاً عن صعوبات الحفاظ على المحصول المستدام الأقصى فيما يتعلق بجميع الأنواع بسبب معدات الصيد غير الانتقائية.

43 - وأشار أحد الوفود إلى أوجه التباين على مر الزمن وحسب المنطقة في استدامة مصايد الأسماك بسبب القرارات المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك والظروف المحلية، ودعا المنظمات المعنية بإدارة مصايد الأسماك إلى اتباع المشورة العلمية ومراعاة الآثار الأوسع نطاقا لمصايد الأسماك على النظم الإيكولوجية.

44 - وفي معرض التصدي للتحديات في مجالي الأمن الغذائي وتغير المناخ، سلّط السيد روبرتس الضوء على أوجه التشابه بين السياسات والممارسات الجيدة لإدارة مصايد الأسماك وللتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك إعادة تكوين مجموعات الأسماك لتعزيز تحسين حالة النظم الإيكولوجية، وإنشاء مناطق بحرية محمية، ومنع ممارسات مصايد الأسماك المدمرة التي تخلف آثارا على خدمات النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقا.

45 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الفوائد القصيرة الأجل لترتيبات الوصول إلى مصايد الأسماك ودعا إلى إبرام اتفاق عالمي لضمان أن تحصل البلدان النامية على فوائد مقابل إتاحة وصول المراكب الأجنبية إلى مصايد الأسماك المحلية، بما في ذلك الموارد المالية وبناء القدرات. وأشار هذا الوفد أيضا إلى التحديات التي يطرحها صيد الأسماك غير المشروع الذي تقوم به أساطيل صيد الأسماك، ويعزى ذلك إلى انخفاض مجموعات الأسماك في دول أخرى تتبع سياسات إدارية أضعف. وذكرت السيدة هيكس والسيد روبرتس التحديات فيما يتعلق باتفاقات صيد الأسماك عبر الحدود والوصول إلى مصايد الأسماك، بما في ذلك التقليل من قيمة الموارد السمكية، ودعيا إلى تقاسم المسؤولية واتباع نهج جماعية لإدارة مصايد الأسماك والأمن الغذائي.

46 - وردا على سؤال بشأن التدابير اللازمة لدعم التعافي وإعادة التأهيل نتيجة لتكاثر الطحالب الضارة، شددت السيدة برودوتر على أوجه الاختلاف في التعافي وإعادة التأهيل بسبب موقع هذه الأحداث وشدها. وأشارت إلى أنه في حين تتوفر ضمانات لكفالة الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تستمر الآثار على الحياة البرية والنظم البيئية لسنوات عديدة.

47 - وأشارت بعض الوفود إلى آثار تكاثر الطحالب الضارة على السياحة ومصايد الأسماك في بلدانها ولاحظت الروابط بين هذه الأحداث وتغير المناخ. وشدد أحد الوفود على الآثار التي تلحق بالشواطئ بسبب عمليات التنظيف المكلفة باستخدام الآلات الثقيلة. ولوحظت الحاجة إلى إدخال تحسينات في الرصد والتتبع للتعويض بشكل أفضل بموقع هذه الأحداث وشدها وبث المعلومات بهذا الشأن. وأثيرت أيضا إمكانية حصد السرغاسوم في البحر لتقليل جمعه على الشواطئ.

48 - وأثار أحد الوفود تساؤلات حول العلاقات التي تربط بين تربية الأحياء المائية وحوادث تكاثر الطحالب الضارة. وجرى التشديد على الحاجة إلى حلول جماعية، بما في ذلك خطط الإدارة والضبط للتصدي لحدوث تكاثر الطحالب الضارة وآثارها على تربية الأحياء المائية، فضلا عن استراتيجيات التخفيف من هذه الآثار.

2 - الحفاظ على دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام وتعزيزه، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون والتنسيق الدوليين: التحديات والفرص

عروض حلقة النقاش

49 - في الجزء الثاني، تحدثت فيرا أغوستيني، نائبة مدير شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة عن رؤية المنظمة بشأن إجراء تحول أزرق لتعزيز مساهمة المنظومات الغذائية المائية في التنمية المستدامة وتقوية دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام، فضلا عن عملها لدعم الدول الأعضاء وتيسير التعاون والتآزر بين هيئات مصايد الأسماك الإقليمية، من أجل تنفيذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، ومن خلال عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. وفي عرض مسجل مسبقا، قدم ماسانوري كوباياشي، وهو زميل باحث أقدم في معهد بحوث السياسات المتعلقة بالمحيطات التابع لمؤسسة ساساكوا للسلام، وجهات نظره حول الاقتصادات الزرقاء المستدامة، ولا سيما كفاءة استدامة الأغذية البحرية من خلال ثقافة مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية والتكيف مع تغير المناخ، وقدم أمثلة على مشاريع تُبين قيمة الشراكات الدولية. وتحدث ماورو غونغورا، المسؤول في مجال مصايد الأسماك في إدارة مصايد الأسماك التابعة لوزارة الاقتصاد الأزرق في بليز، عن إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، من حيث العمالة والفوائد الاقتصادية، مشيرا إلى العائدات الكبيرة على الدول الجزرية الصغيرة والمجتمعات المحلية الساحلية، بما في ذلك بليز، مع تسليط الضوء أيضا على التحديات المختلفة من حيث الحفاظ على الاستدامة وقيمة التعاون الإقليمي. وقدمت أنا مارغريدا فيريرا، وهي موظفة من كبار الموظفين المعنيين بالمحيطات في الهيئة البلدية لكاسكايس في البرتغال، وباحثة في مركز العلوم البحرية والبيئية، عرضا حول إدماج السياسات المتعلقة بالمحيطات والغذاء الأزرق من منظور محلي، واستخدمت بلدية كاسكايس كدراسة حالة فردية، مع تسليط الضوء على أن المدن يمكن أن تدمج البيانات العلمية بفعالية وأن الحكومات المحلية يمكن أن تضطلع بدور محوري في تنظيم شؤون المناطق الساحلية وتنفيذ قانون البحار من خلال مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين. وقدم كيوستي ليمبا، المستشار الخاص في "نوردفورسك" (NordForsk)، وهي منصة تعاونية لمجالس البحوث في بلدان الشمال الأوروبي، لمحة عامة عن التعاون بين بلدان الشمال الأوروبي وسلط الضوء على مثال نوردفورسك كجهة ميسرة فعال للتعاون البحثي المؤثر الذي من شأنه أن يعزز الابتكار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء منطقة الشمال الأوروبي. وتحدث داريوس كامبل، أمين لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، عن مساهمة اللجنة في الإمدادات العالمية من الأغذية البحرية المستدامة من منظور إقليمي، مسلطا الضوء على تعاونها مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار بوصفه جهة مقدّمة للمشورة العلمية المستقلة، فضلا عن تنسيق التدابير على أساس المناطق مع منظمات أخرى مثل لجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي. وشرح النهج القائم على النظام الإيكولوجي الذي تتبعه اللجنة في إدارة مصايد الأسماك وأشار إلى قرارها الصادر في عام 2023 بشأن تغير المناخ باعتباره جهدا لتركيز المناقشات العلمية على الإدارة والعلوم المتعلقة بمسألتي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وقدمت دلفين شانتر، مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عرضا عن تعزيز مصادر الغذاء المستدام من خلال تعزيز إنفاذ القانون في البحر

ومنع الجريمة، بما يشمل الجرائم في قطاع مصايد الأسماك، مسلطة الضوء على التحديات والفرص الراهنة في التصدي للجرائم في قطاع مصايد الأسماك، ولا سيما الصيد غير المشروع.

50 - وتحديث سيلفان غامبرت، السكرتير الأول لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة عن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية، والمشاركة العامة من قبل الاتحاد الأوروبي من حيث تعميم مراعاة الإنتاج المستدام للأغذية المائية في العمليات الدولية، بما في ذلك وضع الأنظمة والخطوط التوجيهية والمعايير، واتفاقات الشراكة بشأن مصايد الأسماك المستدامة، والاستثمار الاستراتيجي، ومبادرات التوعية وبناء القدرات. وأبرز جويل إيمانويل ماتونغغا، كبير الموظفين القانونيين في وزارة خارجية ملاوي، أهمية بناء القدرات للحفاظ على المحيطات كمصدر للغذاء المستدام بالنسبة للدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، مشيراً إلى أن اتباع نهج متعدد الأوجه لبناء القدرات من شأنه أن يعزز مشاركة الدول النامية في هياكل إدارة المحيطات، وحماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام للموارد الحية، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق الهدفين 14 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وناقش رادو راکوتوسوا، المدير العام لوزارة مصايد الأسماك والاقتصاد الأزرق في مدغشقر، الحلول المستدامة على أساس المحيطات لضمان الأمن الغذائي في مدغشقر، مشيراً إلى أن إنشاء الوزارة، إلى جانب الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات، يوفر خريطة طريق لتسخير إمكانات المحيطات سعياً للتغلب على انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال التعليم والمساعدة التقنية وبناء القدرات والاستثمار في البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية، مثل تربية الأحياء المائية والسياحة. وقدمت شيليكا فونمبولو، رئيسة شبكة النساء الأفريقيات المعنيات بتجهيز وتجارة الأسماك في نيجيريا، في عرض مسجل مسبقاً، لمحة عامة عن التحديات الرئيسية والحلول المحتملة لضمان الأمن الغذائي في نيجيريا، لا سيما من خلال تطوير تربية الأحياء المائية المستدامة والابتكارات والتكنولوجيات ذات الصلة؛ والحد من الفاقد بعد الحصاد وتحسين تقنيات ومعايير تجهيز الأسماك؛ والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين. وقدم يوشيتاكا أوتا، مدير مركز رابطة المحيطات التابع لمؤسسة نيبون والأستاذ في إدارة الشؤون البحرية في جامعة رود آيلاند، تحليلاً متعمقاً للسيادة الغذائية كخطوة تدريجية تتجاوز الأمن الغذائي ضمن الإطار المفاهيمي للإنصاف في استخدام المحيطات، مشدداً على الحاجة إلى تفكير أوجه عدم الإنصاف النظامية وإعطاء الأولوية للسيادة الغذائية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الساحلية. وأبرزت جيسكا جيفارت، الأستاذة المساعدة في كلية علوم الأحياء المائية ومصايد الأسماك في جامعة واشنطن، الجوانب الحاسمة لتجارة الأغذية البحرية المستدامة في سياق العولمة، مؤكدة الحاجة إلى إجراء تحليل أكثر دقة لتحديد كيف يمكن للأغذية البحرية أن تحقق أهداف تحسين التغذية مع الحد في الوقت نفسه من الضغوط البيئية، ومشيرة في هذا الصدد إلى الفرص المتاحة لتعزيز آليات الشفافية وإمكانية التعقب والرصد، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي وبناء القدرات. وناقش دونالد م. أندرسون، أحد كبار العلماء في قسم البيولوجيا في مؤسسة وودز هول الأوقيانوغرافية، التطورات التكنولوجية في مجال الإنذار المبكر بشأن تكاثر الطحالب الضارة الذي يشكل تهديداً كبيراً للأغذية البحرية المستدامة، والتخفيف من آثاره ومكافحته، مشيراً إلى أنه من خلال تطبيق تكنولوجيات متعددة، يمكن رصد آثار تكاثر الطحالب الضارة والتخفيف من حدتها.

حلقات النقاش

51 - ركزت المناقشات التي جرت بعد العروض على تنفيذ أهداف منظمة الأغذية والزراعة وغاياتها؛ وكيف سيساهم تنفيذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي

البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في عمل هيئات مصايد الأسماك الإقليمية؛ ودراسات حول أنماط استهلاك الأسماك؛ وأهمية الأغذية المائية من حيث الأمن الغذائي والتغذية؛ والتحديات المتعلقة بجمع البيانات وتحليل البيانات؛ وسياسات تقاسم البيانات؛ وتعزيز التآزر والتعاون وضمان الوصول العادل إلى الابتكار؛ والممارسات الجيدة في إدارة المحيطات، واستخدام أدوات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي كحلل توفرها خدمة البيانات لإثراء عملية صنع القرار؛ وإدماج تكنولوجيا السوائل لمنع الجرائم في قطاع مصايد الأسماك؛ وإشراك المجتمعات المحلية في المبادرات الرئيسية المتعلقة بمنع الجريمة والتوعية بها، وممارسات ترخيص صيد الأسماك، والإيرادات والفوائد ذات الصلة؛ ومسائل الإنصاف في قطاع مصايد الأسماك؛ وآثار الأنظمة الإقليمية على مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية؛ والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والأدوات التكنولوجية الأخرى في جمع البيانات؛ والإمكانات التي تتطوي عليها أسواق صادرات تربية الأحياء المائية والتدابير الرامية إلى معالجة تكاثر الطحالب الضارة.

52 - وردا على سؤال يتعلق بهدف منظمة الأغذية والزراعة المتمثل في تحقيق نمو بنسبة 35 في المائة في إنتاج تربية الأحياء المائية بحلول عام 2030 على النحو المبين في خريطة طريق التحول الأزرق التي وضعتها المنظمة، أوضحت السيدة أغوستيني أن الهدف ينطوي على قدر من التفصيل، بالنظر إلى كونه تقديرا يستند إلى سيناريوهات ونماذج غير دقيقة. وأشارت إلى أنه ينبغي استخدام الهدف باعتباره يشكل سردا عند تقدير النمو بما يتماشى مع معدلات النمو السكاني العالمية. وأكدت أن الدقة ستصبح حاسمة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الإجراءات لبلوغ الهدف، وأن معدلات النمو ستكون أيضا متفاوتة، تبعا لمناطق محددة. وأشارت إلى أن من المرجح أن تتركز الجهود على أفريقيا، وتربية الأحياء المائية في المياه العذبة، وفي المناطق الساحلية.

53 - وردا على سؤال حول أساليب جمع البيانات وموثوقية مجموعات البيانات العالمية، أشارت السيدة أغوستيني إلى أهمية توفر مجموعات بيانات عالمية قابلة للمقارنة، مشيرة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة تركز على البيانات التي تجمعها الحكومات وهيئات مصايد الأسماك الإقليمية، والتي يتم تبادلها في منابر مثل نظام رصد مصايد الأسماك ومواردها. وحذرت من استخدام البيانات من مصادر غير رسمية وغير معروفة. وعندما سُئلت السيدة أغوستيني عن إمكانيات استخدام الابتكار لتحسين موثوقية البيانات، سلطت الضوء على الحاجة إلى المزيد من الابتكار، لا سيما لتحقيق بعض الأهداف التي تشكل جزءا من خريطة طريق التحول الأزرق، وشددت أيضا على أهمية ضمان الإنصاف من حيث الوصول إلى الابتكارات.

54 - وطرح أحد الوفود سؤالا عن تعزيز التعاون، والحاجة إلى الشفافية في تبادل البيانات، وإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات والتكنولوجيات ذات الصلة، وعما إذا كانت هناك أي ممارسات جيدة يمكن مشاركتها. وردا على ذلك، تناولت السيدة أغوستيني بالتفصيل دور عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والجهود المبذولة في إطاره للتصدي لتلك التحديات، بما في ذلك عن طريق إقامة المزيد من الشراكات في بداية المشاريع. وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية إشراك الشركاء في وضع المبادرات بطريقة مشتركة، واقترحت كذلك إقامة آليات وقائية لحماية البيانات الحساسة.

55 - ورحبت بعض الوفود بالجهود التي بذلتها منظمة الأغذية والزراعة للنهوض بالتعاون الدولي مع المنظمات والوكالات الأخرى والسعي إلى تحقيق التآزر من أجل تعزيز دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام في سياق خريطة طريق التحول الأزرق. وأقرت كذلك بجهود المنظمة الرامية إلى دعم الدول

الأعضاء فيها من خلال تعزيز فهم أفضل للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام داخل قطاع مصايد الأسماك.

56 - وردا على سؤال عن كيفية تجنب إيصال رسائل متضاربة بشأن التهديدات التي تتعرض لها المحيطات إلى أصحاب المصلحة المحتملين، أوضحت السيدة أغوستيني أنه، بالنظر إلى المصالح المتنوعة الممثلة في المنظمات العالمية، قد يكون من الصعب معالجة المسألة دون شكل من أشكال التنسيق. وأوضحت كذلك أن استخدام مصادر غير دقيقة وغير رسمية للبيانات قبل التحقق منها يساهم أيضا في المسألة. بيد أنها ذكرت أن أحد الأدوار الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء فيها عن طريق تجميع مجموعات بيانات عالمية جديرة بالثقة ويُعَوَّل عليها، مستقاة في المقام الأول من مصادر رسمية وموثوقة.

57 - وأثار وفدان تساؤلا حول العلاقة بين الهيئة البلدية لكاسكايس ومختلف شركائها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وكيف تتم هذه الأشكال من التعاون من حيث المشاركة والاستنتاجات. وأقرت السيدة فيريرا بأن التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين يمثل تحديا كبيرا، وأن المجلس البلدي للبحار، بوصفه كيانا مركزيا، يجمع بانتظام جميع أصحاب المصلحة، ويراجع استراتيجيته كل عامين لتتواءم مع واقع أصحاب المصلحة المعنيين. وأثار وفد آخر تساؤلا حول منتجات الأسماك واتجاهات الاستهلاك بين السكان، ولا سيما الشباب. وأشارت السيدة فيريرا إلى فوائد إدراج الأسماك في الوجبات المدرسية بشكل منتظم بطريقة تصبح فيها الأغذية البحرية أكثر استقطابا لجيل الشباب.

58 - وبالإشارة إلى العرض الذي قدّمته السيدة شانتر، وكذلك المعلومات المبينة في العرض المسجل مسبقا الذي قدّمه السيد كوباياشي بشأن إدماج تكنولوجيا السواتل في العمليات للكشف عن الصيد غير المشروع وتوجيه تدابير حظره، طرح أحد الوفود سؤالا على السيدة شانتر بشأن التقدم الذي يحرز في إدماج تلك التكنولوجيات في نماذج الإنفاذ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودورها في منع الجرائم. وأشارت السيدة شانتر في ردها إلى أن المكتب لا ينظر إلى الأنشطة الإجرامية من منظور إنفاذ القانون فحسب، بل أيضا بطريقة شاملة، بدءا بالتهج التي تركز على الوقاية. بيد أنها أشارت كذلك إلى أنه، بالنظر إلى القيمة الاقتصادية لقطاع مصايد الأسماك، تكون تدخلات العدالة الجنائية مطلوبة أيضا، من قبيل تعزيز الأطر القانونية باعتبارها رادعا، وملاحقة من يتحكمون في الأنشطة الإجرامية. ولاحظت أيضا الجهود التي يبذلها المكتب في توفير الصور الساتلية ذات الصلة لبعض الدول من خلال برنامج العالم لمكافحة الجريمة البحرية. بيد أن هناك تكاليف عالية لا ترتبط بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة واستخدامها فحسب، بل أيضا بالحفاظ على هذه التكنولوجيات، مما يطرح مشكلة بالنسبة للبلدان النامية. وأكدت قيمة إقامة شراكات وثيقة مع القطاع الخاص لهذا الغرض. وأضاف السيد كامبل أنه قد أُبدي اهتمام في الآونة الأخيرة باستخدام أدوات الرصد بالسواتل، مثل المرصد العالمي لصيد الأسماك (Global Fishing Watch). ومع ذلك، فقد حذر من أن هذه الأدوات إرشادية فقط، وأنه يلزم، للحصول على إدانات كاملة، إجراء المزيد من التحقيقات في الرصد والتحكم، فضلا عن التفتيش.

59 - وعندما سُئلت السيدة شانتر عن كيفية معالجة الثغرات في الولايات بين مختلف الوكالات المعنية بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أبرزت أهمية اتباع نهج سلسلة القيمة، الذي ينطوي على دراسة السلسلة بأكملها، لتحديد مختلف الوزارات وولاياتها. ويساعد اتباع نهج من هذا النوع في تحديد

مواطن الضعف وتقرير ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعاون أكثر تحديدا بين الوكالات. وأقرت مع ذلك بأن هذا النهج محدد السياق ويعتمد على رغبة مختلف أصحاب المصلحة في العمل بطريقة متكاملة.

60 - وأقر أحد الوفود بوجهات النظر التي قدمها السيد ليمبا بشأن إدماج البحوث الرامية إلى تعزيز دور المحيطات كمصدر للغذاء المستدام، فضلا عن وجهات النظر التي أعربت عنها السيدة شانتر فيما يتعلق بإنفاذ القانون في البحر ومنع الجرائم في قطاع مصايد الأسماك، وأشار كذلك إلى أن العرض الذي قدمه السيد كامبل يظهر قوة إدماج العلوم كأساس لإدارة مصايد الأسماك في منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي. وتساءل الوفد عما إذا عُرِضت بعض الدروس التي استخلصتها لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي فيما يتعلق بالتعاون الشامل لعدة قطاعات على هيئات مصايد الأسماك الإقليمية في مناطق أخرى. وردا على ذلك، أشار السيد كامبل إلى أن هيئات مصايد الأسماك الإقليمية والهيئات المنشأة عملا بالاتفاقيات البيئية تعمل معا أيضا في مناطق أخرى، مستشهدة بأمثلة على هذا التعاون في جنوب شرق المحيط الهندي والمحيط الهادئ. وأوضح أن هيئات مصايد الأسماك الإقليمية غالبا ما تتعاون لمعالجة مسائل معينة، مثل تغير المناخ وغيره من المسائل التقنية أو الاستراتيجية. وأضاف أن المسائل الاستراتيجية الرئيسية بالنسبة لهيئات مصايد الأسماك الإقليمية تتمثل في التعامل مع المسائل العالمية، على مثال الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وآثار الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام على قطاع مصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، يتمثل التحدي الأكبر في تنمية القدرات والموارد. وتناول بمزيد من التفصيل التعاون الشامل لعدة قطاعات، وأشار إلى الدور الحيوي للسلطات الوطنية في تنسيق الجهود على الصعيد القطري، وأعرب عن تفاؤله حيال التقدم الذي أحرز على مدى العقد الماضي.

61 - وبالإشارة إلى العرض الذي قدمته السيدة شانتر، تساءل أحد الوفود عما إذا كان من الأفضل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الحالات التي قد يكون فيها أفراد ضالعين في أنشطة إجرامية تتعلق بمصايد الأسماك لأن صيد الأسماك القانوني يخضع لتنظيم صارم، أن يتبع نهجا قائما على المشاريع بغية إيجاد سبل عيش بديلة لهم، أو بدلا من ذلك، أن يُنظر في إشراك ممثلي المجتمعات المحلية في العمليات التنظيمية لإعادة بلورة السياسات، أو ما إذا كان يمكن النظر في كلا النهجين. وأكدت السيدة شانتر في ردها على ذلك أن المكتب يتبع كلا النهجين بغية ضمان اعتماد نهج متكامل، بدءا بالوقاية لمعالجة سبل الانتصاف المحتملة والتركيز على الأثر. وأوضحت أيضا أن المكتب يعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية ومختلف السلطات المعنية بتنظيم مصايد الأسماك.

62 - وأشار السيد راكوتوسوا، ردا على الأسئلة المطروحة بشأن أنشطة صيد الأسماك التجاري التي تقوم بها السفن الأجنبية في المناطق البحرية الخاضعة للولاية القضائية لمدغشقر والإيرادات المتأتية لمدغشقر من تراخيص صيد الأسماك، إلى أن مدغشقر أبرمت اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا وبعض البلدان الأخرى فيما يتعلق بأنواع محددة، وإلى أن الإيرادات المتأتية من إصدار تراخيص صيد الأسماك تعادل مبلغ 4 ملايين دولار.

63 - وشدد أحد الوفود بعد ذلك على الحاجة إلى كفالة التوزيع العادل للفوائد المتأتية من اتفاقات الوصول إلى الموارد البحرية، لا سيما على المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من استغلال الموارد البحرية. وذكر السيد أوتا أن إعادة التوزيع المنصف ينبغي أن تشمل المسائل التنظيمية والسياساتية من أجل معالجة مسألة السيادة الغذائية. وأوضح السيد غامبرت أن الاتحاد الأوروبي يقدم حاليا الدعم بمبلغ تصل قيمته إلى 360 مليون يورو

على مدى خمس سنوات، إلى 13 بلدا، مع التركيز على بناء القدرات ودعم المجتمعات المحلية والتحكم بالبنية التحتية ورصدها، بغية تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ووصف أحد التحديات الرئيسية بكونه التحدي في قدرة البلدان الشريكة على استيعاب هذا التمويل والاستفادة منه بشكل كامل.

64 - ولاحظ أحد الوفود، في إشارة إلى اعتماد قانون الاتحاد الأوروبي لإصلاح الطبيعة مؤخرا، أن بعض التدابير المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قد استحدثت بالفعل، وتساءل عن الآثار المترتبة على النظام الجديد في التنمية المستدامة لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وردا على ذلك، أشار السيد غامبرت إلى أن خطة العمل البحرية التي وضعتها المفوضية الأوروبية تعكس بالفعل، على الرغم من اعتمادها قبل صدور قانون إصلاح الطبيعة، الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، وأن من الممكن تنفيذ الخطة في وقت أقرب، بسبب طبيعتها كوثيقة سياسة عامة وليس كتشريع.

65 - وشدد السيد أوتا، ردا على سؤال حول كيفية ضمان الاستخدام العادل للذكاء الاصطناعي في قطاع مصايد الأسماك، على الحاجة إلى توخي الحذر، وأبرز أن الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحجب التحديات الجوهرية التي تواجهها المجتمعات المحلية، وأنه ينبغي استخدام تكنولوجيات مثل الحمض النووي البيئي وصور السواتل و ChatGPT بعناية في ضوء الإمكانيات التي تتطوي عليها في إعطاء الأولوية لمصادر معينة من المعرفة والشواغل التي تتعلق بالتمييز المحتمل.

66 - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان بإمكان الحلول المتاحة لمكافحة تآثر الطحالب الضارة أن تعالج مشكلة بهذا الحجم. وأشار السيد أندرسون إلى أن التطورات التكنولوجية الكبيرة التي حدثت مؤخرا مشجعة، بيد أنه نبه في الوقت نفسه إلى ضرورة بناء القدرات في البلدان النامية لمنع ورصد ومكافحة حالات تفشي تآثر الطحالب الضارة بشكل فعال. وشدد على أهمية التعاون الدولي لبناء القدرات في هذا السياق، مستشهدا ببرامج منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها.

67 - وتساءل أحد الوفود عن أوجه الاختلاف في التوجه التصديري لمصايد الأسماك الطبيعية مقارنة بتربية الأحياء المائية. ولاحظت السيدة جيفارت أن التوجه التصديري لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية وتربية الأحياء المائية البحرية على السواء أعلى من التوجه التصديري لمصايد الأسماك الطبيعية الداخلية وتربية الأحياء المائية الداخلية التي عادة ما تكون منتجاتها موجهة للأسواق المحلية، وأن من المهم تعميق الفهم السياقي لكل من هذين القطاعين لضمان إمكانية تحقيق الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد الناشئة عن الاستثمارات في هذين القطاعين.

68 - وأشار السيد أندرسون، ردا على سؤال حول مدى مراعاة النظر في اختيار الموقع بهدف منع حالات تفشي تآثر الطحالب الضارة، إلى أنه غالبا ما يجري، من الناحية العملية، إعطاء الأولوية في القرارات المتعلقة باختيار الموقع لتوافر الأراضي وإمكانية الوصول التجاري إليها على حساب اعتبارات تآثر الطحالب الضارة، مما يشير إلى الحاجة في المستقبل إلى إيلاء اهتمام أكثر تركيزا للعوامل البيئية.

البند 4 من جدول الأعمال

التعاون والتنسيق بين الوكالات

69 - أدلى الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ببيان أبلغ فيه الوفود بالأنشطة التي اضطلعت بها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات منذ الاجتماع الثالث والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق بالموضوع محل التركيز.

70 - وسلط الأمين العام المساعد الضوء على وثيقة الالتزامات التي اعتمدها أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق من أجل ترويج فهم أفضل للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وتيسير دخوله حيز النفاذ وتنفيذه في المستقبل. ومن خلال الوثيقة، التي جاءت نتيجة اجتماع عقده المستشار القانوني للأمم المتحدة على مستوى المسؤولين الرئيسيين، التزم أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بتعزيز تحديد أوجه التآزر وبناء القدرات وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالاتفاق.

71 - وأشار الأمين العام المساعد كذلك إلى أن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات قد أعدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقريراً عن العناصر التي سيُنظر فيها في الحصيلة العالمية التي عقدت عام 2023 في إطار اتفاق باريس، ويسرت تبادل الرسائل المشتركة فيما يتعلق بعمليات من قبيل الحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، فضلاً عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. وواصلت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، باعتبارها شراكة متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات، تسليط الضوء على العمل الجماعي المتعلق بالمحيطات في المناسبات الجانبية المعقودة على هامش الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

72 - وفيما يتعلق بالموضوع محور التركيز، أشار الأمين العام المساعد إلى الأهمية الحاسمة لزيادة التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي لضمان الإدارة الشاملة للمحيطات ومواردها. وكما يتبين من مساهمات أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، فإن ولاياتهم وعملياتهم أساسية لضمان اتخاذ إجراءات منسقة وتحقيق إمكانات المحيطات كمصدر للغذاء أكثر استدامة وإنصافاً وأقل تأثيراً على البيئة. وفي الختام، شكر الأمين العام المساعد أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات على مشاركتهم في الأنشطة المشتركة ومساهماتهم في تقارير الأمين العام.

البند 5 من جدول الأعمال

عملية اختيار المواضيع والمشاركين في حلقة النقاش تيسيراً لعمل الجمعية العامة

73 - بالإشارة إلى الفقرة 352 من قرار الجمعية العامة 69/78، دعا الرئيسان المشاركان إلى تقديم آراء ومقترحات بشأن طرائق تصميم عملية شفافة وموضوعية وشاملة للجميع لاختيار المواضيع والمشاركين في حلقة النقاش، بما ييسر عمل الجمعية العامة خلال المشاورات غير الرسمية التي تجريها بشأن القرار السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

74 - ولم يتم الإدلاء بأي بيانات في إطار هذا البند.

البند 6 من جدول الأعمال

المسائل التي يكون من المفيد أن توليها الجمعية العامة اهتمامها في ما تقوم به من أعمال في المستقبل بشأن المحيطات وقانون البحار

75 - وجّه الرئيسان المشاركان الانتباه إلى قائمة مجمّعة ومنسّقة بالقضايا التي يمكن أن تستفيد من اهتمام الجمعية العامة بها، ودعيا الممثلين إلى إبداء تعليقات عليها.

76 - ودعا الرئيسان المشاركان أيضا الممثلين إلى تقديم مواضيع إضافية يمكن أن تستفيد من اهتمام الجمعية العامة بها.

77 - ولم يتم الإدلاء ببيانات في إطار هذا البند.
